محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الحكامة المسؤولة شرط أساسي للانتقال نحو نموذج تنموي جديد

محاربة الفساد قضية بأبعاد متنوعة تهم الإدارة والتصريح بالممتلكات

قال محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إن الوضع فيما يتعلق باستفحال الفساد في المغرب مستقر تقريبا، يتراجع مرة ويتقدم مرة أخرى، ولكن المعدل يبقى مستقرا فخلال العشرين سنة الماضية، حصل المغرب في كل هذه المدة على ثلاثة نقط فقط.

وأضاف الراشدي أنه كانت للمغرب 38 نقطة والآن له 41، إذن هناك مجالات تقدم فيها المغرب، مثل إدارة الضرائب، وعلاقة الإدارة بالمواطنين، والدخول في الرقمنة، وكشف عن القطاعات الأكثر فسادا.

وأوضح رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن المغرب لا يتوفر على تشريع ملتمع فيما يخص التصريح بالممتلكات، بالإضافة إلى أنه تصريح ورقي، والكيفية التي يتم بها غير محددة، وغير مضبوطة ولا أثر لها، وأن عدد الملزمين مرتفع جدا يناهز 120 ألف في حين الإمكانيات التي يتوفر عليها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره المؤسسة المعنية دستوريا بهذه التصريحات، متواضعة. تفاصيل أخرى في نص الحوار.

الملف من إعداد: عزيز اجسيلي

* القضية التي تثير حاليا أكثر من سؤال، وجاء في التقرير الأخير للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، هي رتبة المغرب في مؤشر إدراك الفساد والتراجع على هذا المستوى، ما أسباب ذلك في نظركم؟

ما يمكن التأكيد عليه في هذا الموضوع، هو أن تقرير الهيئة لم يقف فقط عند تطور وضع الفساد في المغرب، خلال السنة الماضية، ولكن التقرير ذهب أبعد من ذلك، بحيث هناك تحليل للوضعية وفي نفس الوقت اقتراح بدائل لتجاوز الأزمة، بالإضافة إلى تتبع الوضعية لمدة 20 سنة، وكيف تطورت الوضع في المغرب حسب المؤشرات الدولية، سواء مؤشر إدراك الفساد، أو مؤشرات أخرى، كمؤشر الديمقراطية مثلا، وهو المؤشر الذي يبين وضعية أي بلد، ومدى الاقتراب أو الابتعاد من دولة الحق والقانون.

إذن مؤشرات متعددة اشتغلنا عليها ومثلناها، والذي يتبين خلال هذه المدة الطويلة، هو أن الوضع تقريبا مستقر، يتراجع مرة ويتقدم مرة أخرى، ولكن المعدل يبقى مستقرا خلال العشرين سنة الماضية، حصل المغرب في كل هذه المدة على ثلاثة نقط فقط.

كانت للمغرب 38 نقطة والآن له 41، إذن هناك مجالات تقدم فيها المغرب، مثل إدارة الضرائب، وعلاقة الإدارة بالمواطنين، والدخول في الرقمنة وهي العملية التي توضح مجموعة من المعطيات الجوهرية.

وهذا مثال واحد، والأمثلة عديدة، فهناك مجالات كثيرة عرف فيها المغرب تحسنا واضحا، لكن هناك مجال لم يستطع المغرب، حتى حدود هذه السنة أي 2021 ، أن يدشن مرحلة جديدة بخصوصه، وهو ما يتعلق بتبسيط المسطر، بحيث لازالت التعقيدات والصعوبات تكتنف هذه المسالر في البحث والإدارات وتتفذ هذه المساطير بشكل مختلف من جهة لأخرى، بمعنى أن هناك وثائق تفرض على المواطنين تقديمها دون سند قانوني، بالإضافة إلى الآجال، وهذه من القضايا التي يمكن للمغرب أن يتطور بشأنها، انطلاقا من القانون الجديد المتعلق بتبسيط المساطر، شريطة أن يكون هناك حزم في تطبيق هذا القانون الذي تم تفعيله، ولهذا يجب الذهاب إلى أبعد، ما يمكن من أجل التغيير.

* نبقى دائما في إطار تقرير الهيئة الذي كشف على أن قطاع الصحة هو الأكثر فسادا في المغرب، وتليه التعليم؟

بالنسبة للصحة والتعليم تطاعين لهما دور أساسي في المجتمع ولهما حساسية بالنسبة للمواطنين بدليل أن المواطن من الضروري أن يتلقى خدمات صحية في المستوى، لكن حين لا يتم ذلك، فإن هذا المواطن يشعر أنه في وضعية هشة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار وضعيته لأنه لا يقبل في مثل هذه الظروف أن يحصل المواطنون على هذا المستوى، وأن يكون هناك فساد وتلاعب بصحتهم لأن المواطنين في مثل هذه الأوضاع تكون لهم حساسية أكثر تجاه هذه القطاعات. وهذه الوضعيات تمثل فرصا أو مناسبات يتعرض فيها المواطنون للابتزاز بحيث يكون الهدف هو الاستفادة من خدمة في كل الأحوال، لكن العكس هو ما يحدث. وهنا تكامن خصوصية مجال الصحة لأننا نجد في التقرير السنوي للهيئة مجموعة من المصادر من بينها التقارير الدولية التي وقفت عند هذين المجالين الصحة والتعليم.

أيضا نفس الشيء فيما يخص التعليم ، لأنه قطاع يهم المغاربة قاطبة، ويعني جميع الأسر المغربية بما في ذلك أطفالهم، وفي هذا القطاع تطورت مظاهر الفساد، ونتابع ذلك يوميا في الصحافة، إنها قضايا ليست معزولة، بحيث يتضح أن هذه المظاهر مست قطاع التعليم بجميع أطواره ومستوياته، والمغاربة يشعرون بذلك بكيفية قوية، ومن خلال المسوحات التي تجرى، نلاحظ استياء عارم من طرف المغاربة ويعبرون عن ذلك بكل صراحة.

* التقرير أشار بشكل مباشر إلى القطاع الخاص في التعليم والصحة كذلك، بما يعني أن القطاع الخاص أكثر فسادا من القطاع العام، كيف ذلك؟

أعتقد أن كيفية التعامل مع الفساد في القطاع الخاص لها طابع مغاير، بمعنى أن هناك اختلاف في كيفية التعامل مع مظاهر الفساد في القطاعين الخاص والعام.

في هذا الموضوع، لابد من الانتباه إلى تدبير العلاقات العقدية في القطاع الخاص ما بين المواطن والمؤسسة المعنية، وهذا ليس بجديد، ولكن المواطنون المغاربة كما هو الحال في دول أخرى، لهم نفسية أقل لتحمل التعاملات الخاطئة بالكرامة في المجالات التي سميتها بالمجالات الحساسة.

* ما قيمة الفاتورة المتعلقة بالفساد التي يؤديها المغرب، لأن فاتورة الفساد كما تعلم أعلى من فاتورة التنمية؟

في عدد من التقارير التي أنجزنا في الهيئة ومن ضمنها التقرير السنوي لسنة 2020، نؤكد على العلاقة المتينة بين مكافحة الفساد، وتوفير شروط تنمية قوية، فلا يمكن أن نطمح لتنمية حقيقية ومستدامة ومدمجة ومفتوحة على جميع الطاقات إن لم نعالج مشكل الفساد بجميع تمظهراته، سواء من ناحية الرشوة أو من ناحية الامتيازات أو المحسوبية أو من ناحية استغلال واستعمال النفوذ في السلطة، فلا وجود لتنمية حقيقية كما قلت دون تحرير الطاقات ومحاربة الفساد، لمساهمة في التنمية والدفع بالاقتصاد نحو التقدم وتكريس التكافل الاجتماعي والانسجام المجتمعي وخلق ديناميكية جماعية.

ونعتبر أن الحكامة المسؤولة والشفافية ومكافحة الفساد، شرط أساسي للانتقال نحو نموذج تنموي جديد.

* ربط التقرير بين مكافحة الفساد، والتصريح الإجباري بالممتلكات، هل هناك سر بين الفساد والأغنياء غير المشروع؟

في إطار التحين والانتقال إلى طور أو مرحلة جديدة لمكافحة الفساد، اشتغلت الهيئة على قضايا ذات أولوية، والتي لها أثر مباشر على وضع الفساد، لتمكين المغرب، من وضع في مصاف تنافس، وبالفعل أصدرنا بحوثا مع تقرير سنة 2020، تقريرا خاصا بالنظام العام للتصريح الإجباري بالممتلكات، وقمنا بتحليل موضوعي لوضع النظام الحالي الموجود بالمغرب، وكشفنا عن محدوديته، واستحضرنا مقارنته بالمعايير الدولية على مجموعة من المستويات لتحديد مكامن الضعف في هذا النظام ولنتمكن من الحصول على نظرة شمولية.

* أين تكمن مكامن ضعف النظام الحالي؟

أولا هناك تعدد في التشريعات، بحيث لا نتوفر على تشريع متدمج بالإضافة إلى كيفية التصريح الذي يبقى تصريحا ورقيا، وبكيفية أيضا غير محددة، وغير مضبوطة ولا أثر لها، وأن عدد الملزمين مرتفع جدا يناهز 120 ألف، في حين الإمكانيات التي يتوفر عليها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره المؤسسة المعنية دستوريا بهذه التصريحات، متواضعة، ولا يمكن إقامة موازنة ما بين عدد الملزمين وهذه الإمكانيات. كل هذه الأمور تجعل الآليات الموضوعة لا تسمح بوجود فعالية واضحة للتصريح، سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التنظيمي، والآليات التكنولوجية التي تمكن من المواكبة وامتصاص التعقيد الذي يهم هذا التشريع بالممتلكات، بالإضافة إلى تعدد المصدر المعطيات التي تدخل في هذا الإطار.

* أكدتم أيضا على مبدأ الثقة واستمرار المؤشرات الإيجابية، بمعنى أن الثقة منعدمة لأكثر من 20 سنة ما بين المؤسسات والمواطنين من جهة وما بين المواطنين أنفسهم من جهة ثانية..؟

فعلا من بين المواضيع التي تطرقت لها الهيئة في تقريرها «الإلتزام المواطن»، وأخذنا بعين الاعتبار الجوانب، التي تشجع المواطنين على الانخراط في قيم المواطنة أولا، وخاصة فيما يتعلق بالنزاهة ومقاومة أنماط الفساد للوصول إلى إيمان واقتناع المواطنين بهذا المبدأ، والعمل من أجل مناهضة الفساد، واسترجاع الثقة لهؤلاء المواطنين فيما بينهم أولا ومع المؤسسات ثانيا، والبحث عن جسور ثقة المواطنين في جميع البرامج الحكومية لنجعل من محور الحكامة الجيدة، ومحور مكافحة الفساد من بين المرتكزات العملية لبناء مجتمع خال من الفساد، وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك رغبة وإرادة لكن النتائج كانت عكس انتظارات المواطنين، وبالتالي هناك، ضرورة ملحة لإعادة الثقة، الشيء الذي يستدعي خلق جو عام يسوده الوضوح والمكاشفة للانطلاق والبدء في رسم استراتيجية وبرامج ذات أولويات تحقق نتائج وأثر ملموسة، ولتتضح الرؤية الأكيدة في بناء تغيير مستدام، وخلق توجه عام نحو جعل الفساد، في مصاف تنافس، وهذا يتطلب، أولا تفعيل كل هذه الترسانة القانونية والمؤسساتية، التي يتوفر المغرب عليها اليوم، مما يستدعي تفعيلها في إطار متكامل ليقوم كل فاعل بدوره، وليتحمل كل طرف مسؤوليته في انسجام تام، وتكاملية بين المؤسسات، لضمان نتائج مرضية، ومن بين أسباب عدم تحقيق نتائج هامة في هذا المجال غياب، الانتقائية والتنسيق والتكامل الفعال.

* لماذا ينحصر حاليا عمل الهيئة في إنجاز التقارير والتشخيص بدل الانتقال إلى مرحلة أخرى على مستوى الإجراءات والمواكبة وأيضا المتابعة والتأديب، إن اقتضى الأمر؟

بالفعل الهيئة أبدت العديد من التقارير، فمنذ تعيين رئيسها في دجنبر 2018 ، انخرطنا في مجموعة من الأوراش من بينها، ورش تغيير القانون لتمكين المغرب من إحداث هيئة ذات مقومات وصلاحيات واسعة، تمكنها من أن تلعب دورها كاملا، وليتمكن المغرب، أيضا من التوجه بشكل موحد، والتنسيق بين المؤسسات من أجل تتبع السياسات العمومية والوصول إلى نتائج واضحة المعالم والآثار.

لقد تمت المصادقة في غرفتي البرلمان بالإجماع على هذا القانون في مارس الماضي، وهو ما يعطي للهيئة صلاحيات تقديم استراتيجيات واضحة لسياسة الدولة، ووضع آليات لتنزيل هذه السياسات، كما أن هذا القانون يمنح للهيئة صلاحيات الإشراف والتنسيق والتتبع كما جاء في الدستور ، ويمنحها كذلك، مسؤوليات وضع برامج مع الفاعلين المؤسساتيين الآخرين والفاعلين المجتمعيين تهم التربية والتكوين والتنشئة، ويعطي هذا القانون للهيئة أيضا مسؤولية تلقي التبليغات والشكايات والتحدي الثقافي بالنسبة لجميع الأعمال التي تصل إلى علمها، إذن هناك مجموعة من الصلاحيات عبارة عن آليات من أجل خلق ديناميكية جديدة، لكن هذا القانون لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

* لماذا هذا التأخير على مستوى تنزيل هذا القانون ؟

على ما يبدو أن مرحلة المصادقة على هذا القانون وتنزيله تزامنت مع فترة الانتخابات، وقد يكون ذلك، هو السبب، الذي يفسر هذا التأخير، ولكي يدخل هذا القانون حيز التنفيذ لا بد من تعيين أعضاء المجلس والأمين العام للهيئة، اليوم أعتقد أن التعيينات يمكن أن تأتي في القريب المنظور وهذا ما نتمناه.

ولكي نستثمر الوقت بكيفية إيجابية تم العمل في أوراش كبيرة، همت التقارير التي نعتبرها تنبيه، وقد قمنا بأبحاث معمقة، ودراسات واشتغلنا المحرقة بأمة الفساد، لكي نعالج قضايا، تعتبرها الهيئة ذات أولوية نظرا للآثار التي يمكن أن تنتج عن أداء الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتنزيل وتفعيل الآراء وتوصيات الهيئة، وهذا ما جعلنا نركز على هذه المحاور والقضايا، والتي أصدرنا بشأنها تقارير لامعة، ناقوة عن الأسس التي يمكن الاشتغال من خلالها للدخول إلى مرحلة جديدة، وما كان للهيئة أن تقوم بالمهام الأخرى في غياب الإطار القانوني الذي يمكنها من ذلك.

قمنا بمجهود كبير، علما أن الإمكانيات بالإضافة إلى ظروف ترتبط بغياب القانون وهي إكراهات كبيرة، الشيء الذي حد الهيئة من أن تقوم بمهامها بشكل سلس رغم وجود تعقيدات، ومع ذلك تحينا بقيما في هذا المجال.

* السيد الراشدي، بصفتك خبيرا في مجال محاربة الفساد، هل يقتنعك عمل الفاعلين السياسيين والمدنيين وأيضا المؤسسات من أجل مكافحة الفساد، أم أن هناك فتورا وقصورا على هذا المستوى؟

بصحب، طبعا أن نقدم أحكام قيمة في حق الفاعلين في المجال، نحن في وضع نلاحظ أن هناك مبادرات من طرف السلطات العمومية أو الفاعلين الآخرين، ولكن النتيجة تبقى غير مرضية بالنسبة لوضع الفساد، في المغرب، وهذه مسألة موضوعية وواضحة جدا، ولا يمكن التستر عليها حتى لو أردنا ذلك.

بالنسبة للمستقبل، تمامنا هي وضع شروط للانتقال إلى مرحلة جديدة في إطار نظرة واضحة ومسؤوليات مشتقة لكل فاعل فاعل، وما هو المهم الذي يجب، أن القيام به في إطار تنسيق محكم تلعب فيه الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها دورها المؤسساتي والدستوري، الشيء الذي من شأنه أن يخلق ديناميكية ويؤثر على تعاونه كل المتدخلين سواء سياسيين أو مدنيين، ويجعل الجميع أمام مسؤوليتهم بما في ذلك المحصنين حتى يدركوا أن هناك تطورا نحو التغيير غير قابل للرجوع ويفرض عليهم تغيير سلوكهم.

لا وجود لتنمية حقيقية ومستدامة دون تحرير الطاقات ومحاربة الفساد

لا يجب تهميش المواطنين والتلاعب بصحتهم